



الشيعة في باكستان لغاية عام 1958

أندرياس ريك

Andreas Rieck

التحرير: وعي سياسي مبكر حرك المنظمات الشيعية للدفاع عن حقوق الطائفة مع التمسك بالوحدة الإسلامية، ولكن لو عدنا بالزمن إلى بدايات تأسيس الدولة فسنجد الحضور الشيعي في حالة صعود وهبوط على مستوى المؤسسات القائدة نتيجة جهود مضادة لإقليمهم.

إعادة تنظيم طائفي وانقسامات داخلية جديدة

بعد تأسيس باكستان في 14 آب 1947، استغرقت القضية الشيعية - السنوية بعض الوقت لتطفو من جديد. لبضعة أشهر، كان كل شيء محظوظاً نتائجة المأساة الكبيرة للمجازر المتبدلة والترحيل الهائل بين المسلمين من جانب والهندوس والشيخ من الجانب الآخر للحدود المرسومة حديثاً. ولأن معظم تلك الأعمال العنفية حصلت في إقليم البنجاب، الذي كان منقسمًا بين باكستان والهند وفقاً لحكم لجنة ريدكليف، تأثر الشيعة كثيراً أيضاً. فأخذت أعداد كبيرة من المناطق في البنجاب الشرقي بالكامل من الشيعة الذين سكنوها فترة طويلة، واستقر كثيرون من اللاجئين الناجين

في «مستعمرات المهاجرين» في بلدات البنجاب الغربي وأريافه. هذه القرى الجديدة في العادة لم تشمل الأنس من القرية أو البلدة الأصلية في الهند، ومن الطائفة نفسها أيضاً. إضافةً إلى اللاجئين من البنجاب الشرقي، هاجر مئات آلاف الشيعة من الولايات الهندية الأخرى، ولا سيما من أتر برديش وبهار وحيدر أباد (الدكن) ودلهي وبومباي إلى باكستان في السنوات الأولى بعد التقسيم. وكان من بين هؤلاء أعداد كبيرة من النخبة الفكرية الشيعية، ومن ضمنهم علماء دين استقر معظمهم في كراتشي ولاهور والبلدات الكبيرة الأخرى في باكستان. ولذا لم تصبح باكستان البلد الإسلامي الأكبر وحسب (وبقيت كذلك لغاية انتقال بنغلادش) في عام 1971، بل البلد الذي يحتوي ثاني أكبر نسبة من السكان الشيعة بعد إيران أيضاً. وازدادت نسبة الشيعة ضمن إجمالي عدد السكان المسلمين فيما أصبح يعرف بباكستان الغربية في عام 1947 نتيجة تدفق المهاجرين. على أي حال، زادت عملية تبادل السكان التي رافقت تقسيم الهند إلى حد كبير عدد السكان الشيعة في البنجاب، وكراتشي وحيدر أباد وبعض أجزاء السند الريفي.

تطور آخر ذو أهمية معينة لمستقبل الشيعة في باكستان حصل في أقصى شمال إمارة كشمير في عام 1947-1948 من دون أن يلاحظ في باقي البلاد. لم يُتخذ أي قرار بشأن وضع كشمير وانقسامها النهائي في آب 1947، لكن حكومة ماهاراجا الهنودسي في ذلك الوقت بسطت السيطرة الكاملة على كلكت آيجنسي التي كانت لذلك الوقت تُدار من قبل الوكيل السياسي البريطاني. بعد فترة قصيرة من بدء حرب كشمير بين باكستان والهند في تشرين الأول 1947، أنهت ثورة خرج بها الشيعة والإسماعيليون بشكل أساسي في كلكت سيطرة ماهاراجا في تلك البلدة. ولغاية منتصف عام 1948 احتل مسلمون محليون من الجبال الشمالية كامل كلكت آيجنسي والمناطق المرتبطة، إضافةً إلى منطقتين في بالستان (شاردو وكارجيل)، منطقة كبيرة سكنها بشكل أساسي شيعة يتحدثون لغة التبت. ومنذ ذلك الحين خضعت كلكت وبالستان إلى إدارة الحكومة الفدرالية في باكستان مع درجة محدودة فقط من الحكم الذاتي منحت للسكان المحليين في عام 1972، حين سميت المنطقة بأكملها بالمناطق الشمالية. وبقي الوضع السياسي في تلك المناطق سبب الخلاف بين السنة

والشيعة لعقود من الزمن، مع تلويع بعض السنة بتهديد شبح قيام «دولة شيعية» منذ أن اندلعت الانتفاضة في كلكت في تشرين الثاني 1947. وقبل ذلك في عام 1946، حصلت اشتباكات شيعية - سنية في بالستان، التي أصبحت في العقود اللاحقة أقرب إلى فكرة «منطقة النموذج الشيعي» في باكستان.

بدأت إعادة التنظيم الطائفي الشيعي في باكستان الغربية خلال أشهر من دراما التقسيم والأعمال الوحشية المتبادلة بين الهندوس والمسلمين والشيخ. ولطالما كان مركز الثقل في البنجاب، حيث أكد الزعماء الشيعة على استقلالهم عن لكته ومنظمتها الشيعية «لعموم الهند» في السنوات التي سبقت التقسيم. بعد عام 1947،حظي أصحاب الأراضي الشيعة والنشطاء الطائفيون في البنجاب الغربية بدعم العلماء والمفكّرين الذين استقروا في تلك الولايات من أجزاء أخرى في الهند. ولعب عالمان من البلدة نفسها (شيكاربور) في منطقة بولاندشاير في أثر برديش دوراً هاماً خلال السنوات الأولى لإعادة التنظيم الشيعي، ولو في معاشرين متعارضين: حافظ كفایت حسين (1898-1968) متخرّج في مدرسة الواقعين في لكته عن دوراً أُرسل للتبلیغ في بيشاور في عام 1920 وعيّن لاحقاً قاضياً للشيعة في ولاية الحدود الشمالية الغربية (1925-1932). وحظي بشهرة خاصة في عام 1925 حين دحضر طعن مولانا حافظ محمد إبراهيم مير سيلاكوتي من جماعة أهل الحديث بأن الشيعة غير قادرین على حفظ القرآن. بعد أن انتقل إلى باراتشينار (1934) ثم راولبندي (1937) ورامبور (1946)، استقرَّ أخيراً في لاہور منذ عام 1947. ولغاية عام 1964، حينما تعرّض لسكتة دماغية، كان على الأغلب أشهر خطيب في المجالس الشيعية في باكستان، وكان يُطلق عليه لقب رئيس الحفاظ. وفي حين أنه أصبح مشاركاً بقوّة في الشؤون الطائفية الشيعية في باكستان منذ عام 1948، لم يُظهر قطّ أيّ طموح سياسيّ على عكس خصمه مولانا محمد بشير الأنصارى (1901-1983)، الذي مرّت سيرته المهنية بخطوط مشابهة. أصبح الأنصارى مشهوراً بأنه فاتح تاكسيلا بعد اعتناق آلاف السنة المذهب الشيعي على أثر المناظرات الحاشدة التي شارك فيها مع علماء سنة في بلدة صغيرة قرب راولبندي ومجاورة لبرى بور (منطقة هزارية في ولاية الحدود الشمالية الغربية) في عام 1934. منذ عشرينيات القرن الماضي، أقام

الأنصاري عدداً من الدورات التبليغية في البنجاب وولاية الحدود الشمالية الغربية، وعلى ما يبدو التحق بالتشييع على يده عدد إضافي من السنة، وفي عام 1947 استقر في تاكسيلا. كلاهما، كفایت حسين والأنصاري، ألقيا كثيراً من الخطب الداعمة لحركة باكستان في الأربعينيات، لكن فيما أيد الأول الدفاع عن الحقوق الشيعية، كان الثاني من بين أولئك المؤيدين «دون شرط» للعصبة الإسلامية. بعد أن تحقق هدف إنشاء باكستان، كان الأنصاري حريصاً على جني ما يستحق مقابل ولائه للعصبة. وفي أواخر عام 1947 أقدم على أولى محاولاته لتشكيل منظمة من العلماء الشيعة في باكستان، وكان على رأسها. عُقد اجتماع للعلماء في راولبندي بمبادرة منه، لكن انتخاب الرئيس أجّل بعد أن قدم سيد محمد الدهلوبي -الذي اشتهر كزعيم للشيعة في باكستان بعد ستة عشر عاماً- كمرشح بدليل.

في أوائل عام 1948، أدركت الحاجة إلى إعادة تنظيم المنظمات الشيعية القديمة وانتقاء أولويات جديدة في دولة باكستان الإسلامية المستقلة من قبل كل من شارك في الشؤون الطائفية الشيعية. وترأس نواب القازلباش الدورة الأخيرة للمؤتمر الشيعي في البنجاب في لاهور في 4-5 كانون الثاني، حيث أعيد تسمية الحزب بالمؤتمرات السياسي الشيعي في غرب البنجاب وشكلت لجنة رعاية اجتماعية شيعية مركبة للاعتماد على اللاجئين الشيعة. في الأسابيع التي تلت كان نفوذه حاسماً في تنظيم أول مؤتمر شيعي لعموم باكستان (عقد في لاهور في 20-21 آذار 1948)، لكن نتيجة «إعادة تأهيله السياسي» إثر معارضته للعصبة الإسلامية في عام 1946، فضل البقاء خلف الأضواء وترك المركز الصدارة لراجا غضنفر علي خان، الرجل القوي في العصبة الذي بات وزير اللاجئين في أول حكومة فدرالية في باكستان. مبادرة ثانية أطلقتها مالكو الأراضي والعلماء الشيعة الذين أسسوا مؤتمر الجعفرية في غربي باكستان في جلسة في ليالبور في 6-7 آذار برئاسة السيد نوابهار شاه. ولكن هذه المنظمة لم يطل عمرها ومعظم الذين حضروا الاجتماع التحقوا بالمؤتمرات الشيعي لعموم باكستان في لاهور بعد أسبوعين.

بدايةً رحب النشطاء الشيعة من أنحاء باكستان كافة بالمؤتمرات، وعقدت آمال

كبيرة عليه. ولكن كان للمنظمين جدول أعمال خاص بهم يختلف كلياً عن جدول أعمال الطائفيين الملزمين. فكان جل اهتمام محمد بشير الأنصاري، المؤسس الرسمي للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان، مُنصباً على مجلس العلماء الشيعة في باكستان الذي كان قد أسسه قبل أسبوعين مع صديقه السيد نجم الحسن الكراروي (1918-1982)، عالم شيعي طموح على الصعيد السياسي من آثر برديش كان قد هاجر إلى بيشاور في عام 1947. خلال مؤتمر لاهور، أُعلن عن مجلس العلماء الشيعة في باكستان الذي عده الأنصاري مشرفاً على المؤتمر الشيعي لعموم الهند رسمياً مع انتخاب أنصارى رئيساً والكراري أميناً عاماً. وحسب الرعم، شعر الأنصارى بالقلق حين اقترب في اجتماع «لجنة الرعاية الشيعية المركزية» التي حضرها معظم النواب الشيعة تعيين عالمين شيعيين آخرين في اللجنة الشرعية للجمعية التأسيسية. واقعًا، واحد من قرارات المؤتمر الشيعي لعموم باكستان في 21 آذار طلب بأن يكون لمجلس العلماء الشيعة في باكستان المؤسس حديثاً الحق في تسمية هذين الممثلين.

ووفقاً لانطباع منتقديه اللاحقين، كان الهدف الأساسي من انعقاد المؤتمر الشيعي لعموم باكستان إنشاء منصة لليساريين الشيعة في العصبة الإسلامية من أجل تعزيز مصلحتهم الشخصية مع الحكومات الفدرالية والإقليمية وتذكيرها بخدماتهم التي قدموها من أجل إقامة باكستان. وأولئك الذين كانوا مهتمين بشكل أساسي بالدفاع عن الحقوق الشيعية أعدوا قائمة من المطالب و«الخصوصيات» الشيعية بعد استشارة حوالى مئة عالم شيعي بالقضية وتوزيعها على لجنة الاستقبال قبل انعقاد المؤتمر. بعض تلك المطالب قُبِّلت في قرارات المؤتمر الشيعي لعموم باكستان، لكن أولئك الذين أصرّوا على جميع المطالب استبعدوا عن الجلسات التي عُقدت في 20-21 آذار. خلال الجلسات العامة أغلقت النقاشات المثيرة للجدل قدر الإمكان. وفي كلمته الرئيسية، ادعى راجا غضنفر علي خان أن جميع التضحيات والخدمات التي قدمها الشيعة خلال الكفاح من أجل إقامة باكستان «كانت في سبيل الإسلام وحسب» ويمكنهم الآن القول وداعاً لجميع الطموحات الطائفية والأفق الضيق والتعصب الذي «تعلّمناه على يد البريطانيين». وعبر عن كامل ثقته في الوعود التي أطلقها سابقاً القائد الأعظم وقال إنّه من واجب العلماء تبديد المخاوف التي تعتري الشيعة. لاحقاً أُعلن

غضنفر علي خان رئيساً للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان من دون إجراء أي انتخابات، لكن حصلت منافسة حيوية على المناصب الأخرى. وانتخب خواجا محمد لطيف أنصارى أول أمين عام للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان.

واحدٌ من القرارات التي صدرت من دون كثير من النقاش في 20 آذار عارضه بشدة بعض أولئك الذين حضروا في المؤتمر الشيعي لعموم باكستان وبات محور الجدال الشيعي الداخلي الجديد سنوات عدّة. ويُنصَّ القرار رقم ستة من أول جلسة للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان على ما يلي:

علاج منع المطالبة بالحقوق الإنفصالية في باكستان يتمثل بإعلان حكومة باكستان أن جميع المسلمين في باكستان قوم واحد من دون تمييز من ناحية الطائفة أو النسب وإنفاذ كل تلك القوانين التي صدرت لمصلحة طوائف مُعينة.

في بيان نقلته إذاعة باكستان في اليوم نفسه، أضاف غضنفر علي خان أن الشيعة ليسوا بحاجة إلى مقاعد منفصلة في الجمعيات ولا هم يطالبون بأي حقوق خاصة. وكان تقليلاً من شأن جميع الخلافات بين الشيعة والسنّة انعكاساً صادقاً على الأغلب لوجهات نظره الشخصية، لكن بالتأكيد لم يلتقي مع توقعات عدد من الشخصيات الشيعية التي كانت مرتابة حيال إعادة تنظيم طائفتها لمواجهة التحديات في الدولة المسلمة الجديدة. وفي غضون أيام قليلة، التقى بعض من أولئك النشطاء في منزل السيد مظفر علي شمسى في لاہور لمناقشة الخطوات ضدّ ما اعتبروه تخلّ عن المصالح الشيعية. وقرر تأسيس «منظمة للدفاع عن الحقوق الشيعية في باكستان» إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة في باكستان) مع تعيين المفتى جعفر حسين (1914-1983)، الأفضل أهلية بين العلماء الشيعة الشباب والمتحدر من البنجاب الغربي، رئيساً للمنظمة. ونشر حافظ كفایت حسين، الذي عُيِّن نائباً أول للرئيس، بياناً انتقد فيه المؤتمر الشيعي لعموم باكستان وقراره رقم ستة في مجلة رضاكار في 16 نيسان 1948. وتالت سلسلة من البيانات المشابهة الصادرة عن علماء شيعة وأفراد آخرين وجمعيات محلية من أنحاء باكستان كافة ونشرت لأشهر في المجلة نفسها، التي أصبحت الناطق باسم إدارة الحفاظ على الحقوق الشيعية في السنوات اللاحقة.

وكانت مجلة الشيعة، مجلة شيعية أسبوعية هامة تصدر في لاهور، العضو الرسمي للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان، وقد دُعمت منذ عام 1951 بمجلة أسبوعية جديدة باسمها آساد.

عقدت إدارة الحفاظ على الحقوق الشيعية في باكستان أول دورة علنية لها في لاهور في 19-20 حزيران 1948. وفي حين أنّ قادتها المؤسسين لم يحضروا المؤتمر الشيعي لعموم باكستان قبل ثلاثة أشهر، انضمّ إليهم بعض العلماء الشيعة والوجهاء والمثقفين الذين شاركوا في ذلك المؤتمر لكنّهم لم يوافقوا على إجراءاته. وكردًّا مباشرةً على القرار رقم ستة للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان، نصّ واحدٌ من قرارات إدارة الحفاظ على الحقوق الشيعية على ما يلي :

الشيعة أقلية هامةً من القوم المسلم ولا يمكن تجاهلهم. ولديهم أيضًا بعض الحقوق والخصوصيات الدينية لكن نظرًا لحساسية الوضع الحالي، يعتبرون أنه من غير الملائم المطالبة بتمثيل منفصل في الوقت الحالي. لكن يطالبون الحكومة بقوّة بالانتباه إلى التمثيل الشيعي الملائم في جميع وزاراتها.

وفي حين أنّ معظم القرارات الأخرى كررت المطالب التي صدرت في المؤتمر الشيعي لعموم باكستان في آذار 1948، اعتبر المؤتمر «لا يُمثل شيعة باكستان» في القرار رقم تسعه. السيد أزهر حسين الزيدى (1914-1986)، عالم شيعي مشهور من آثر بريديش وكان قد عُين نائباً ثان لرئيس إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة، انتقد في كلمته مطلب إلغاء امتياز النسل في القرار رقم ستة للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان باعتباره يتناقض مع التعاليم الإسلامية. وذكر الحضور بأنّ الإسلام يلحظ امتياز النسل ويحميه من خلال ضمان الخمس للسادة وتحريم الصدقة عليهم. أمّا بخصوص مطلب المؤتمر الشيعي لعموم باكستان بإزالة القوانين المُخصصة بطوائف معينة، فسأل إخوانه الشيعة ما إذا كانوا يوافقون على أن يبتّ العلماء السنة في قضيائهم المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث.

على ما يبدو قلل منظمو المؤتمر الشيعي لعموم باكستان من أهميّة قوّة المساخر

الطائفية والمخاوف لدى فئة كبيرة من إخوانهم الشيعة. وخطّهم الأساسي للحجّة خصوصاً بأنّه لا بدّ من الحفاظ على وحدة المسلمين مهما كلف الأمر، لم يعد مطلباً مُلحّاً في المفهوم السياسي بعد أن تحقق هدف إقامة باكستان. وبرغم أنّ الدولة الجديدة بقيت تحت وطأة صراع كشمير (حرب كشمیر الأولى ضدّ الهند استمرّت لغاية كانون الأوّل 1948) والمشاكل الاقتصادية والإدارية، ترافق التطبيع المتدرج مع إعادة صعود الصراعات الشيعيّة-السنّية. ومسألة ما إذا كانت المطالبة الشيعيّة بحقوق وضمانات مُعینة أو الضغط السنّي على الأقلّيّة الشيعيّة أكثر خطراً علىبقاء دولة باكستان وتوحيدها تحولت إلى نزاع مريض. لكنّ مؤيّدي المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان أعطوا حجّة «وحدة المسلمين» بعداً دينياً. ووفقاً لهذه الحجّة فإنّ المصالح الشيعيّة تحفظ على أحسن وجه من خلال تأكيد المعتقدات والقيم الطائفية قدر الإمكان مع تفادي الإقصاء الذي تمارسه الأغلبيّة السنّية. وأحياناً كانوا يُحدّرون من خطر تحول الشيعة في باكستان إلى «منبودين» في حال أكّدوا اختلافاتهم العقائدية مع السنّة. والشبح نفسه حذّر منه مراراً وتكراراً الخصوم الشيعة للمؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان على نحو معاكس: وفقاً لهؤلاء، كان بعض المتشدّدين السنّة مصرّاً على الاستهزاء بالشيعة في باكستان ليكونوا حالة منبودة، الأمر الذي يمكن مواجهته من خلال منظمة قوية للدفاع عن حقوق الشيعيّة فقط.

هذا الاختلاف الأساسي في المقاربة استمرّ بشكل أو باخر خلال ستة عقود اتسمت بالطائفية الشيعيّة في باكستان. وعموماً تلك المنظمات التي كانت صريحةً وجازمةً في مطالبها «بالحقوق الشيعيّة» حظيت بقدرة أكبر على جذب العوام، لكنّ المنظمات المرنة المخاصمة كانت قادرةً هي الأخرى على أن تحافظ على بعض النفوذ بسبب علاقاتها الأفضل مع أعمدة السلطة الرسميّة والأغلبيّة السنّية. طبعاً كان لصعود منظمتين شيعيّتين متنافستين في أوائل عام 1948 جوانب أخرى إضافيةً للاختلافات على المبادئ. وكما شرّح أعلاه، أسس المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان بشكل أساسي لأهداف سياسية وبقي أداةً في المحسوبيّة السياسيّة خلال العقود اللاحقة، ولا سيّما بعد أن أصبح نواب القازلباش رئيساً له في منتصف عام 1951. من ناحية أخرى، أتى تأسيس أداة الحفاظ على حقوق الشيعة ردّاً مضاداً لأناس ذوي

حافظة طائفية أو دينية قوية، من بينهم «علماء» كان لهم نفوذ كبير في البداية. ولكن في غضون سنوات عدة وقعت أداة الحفاظ على حقوق الشيعة هي الأخرى تحت سطوة مالكي الأراضي والتجار الأثرياء وأعضاء الخدمة المدنية والمُحرّضين المحترفين، مع لعب العلماء دور ثانويٍّ وحسب. وفي عام 1948، كان بين المؤتمر الشيعي لعموم باكستان وإدارة الحفاظ على حقوق الشيعة عدد من الأهداف والمطالب المزعومة المشتركة من الحكومة وأكثر فأكثر بدأ وجود المنظمتين الشيعيتين على مساحة البلاد اللتين أهدرتا كمًا كبيرًا من الطاقة على المجادلات يُفسّر من قبل المنتقدين على أنه خصومة سياسية وشخصية بحتة. محمد سلطان ميرزا (1889-1965)، مفكّر شيعي مرموق من دلهي كان قد انتقل إلى كراتشي في عام 1948، كتب في أوائل عام 1954:

باء الشقاق هذا أتى إلى كراتشي من البنجاب. وأتت وفود كثيرة من كراتشي للتتوسيط بين الشيعة البنجاييَن لكن البلاء أصحابهم أيضًا... والأحزاب الشيعية الجديدة التي أسست في كراتشي هي نفسها تلك الأحزاب البنجاييَة... وتاريخ هذين الحزبين مثير للاهتمام. البنجاييون مبادرون وشجعان وهم يقاتلون في سبيل الأحوال الشخصية والسلطة ومن أجل أهداف أئنية... الصراع لا يتعلّق بمسائل الفقه أو النظريات الاجتماعية أو الدفاع عن المبادئ أو المعتقدات. ومهما كان الاقتراح الذي يُقدمه أحد الطرفين، سواء كان مُفيدًا أو لا، فإنَّ الطرف الآخر سيعارضه بالتأكيد. وبالتالي، لن يتحقق أي شيء.

ولكن خلال السنوات الأولى من عام 1948، بدت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة ناجحةً في تأكيد زعمها بأنَّها «المنظمة الوحيدة التي تمثل الشيعة في باكستان»، فيما واجه المؤتمر الشيعي لعموم باكستان كثيراً من المشاكل في شرح- ولاحقًا التخلّي المُتدرب - القرار رقم ستة المسؤول الصادر في جلسته الافتتاحية. والفرصة المُبكرة لإدارة الحفاظ على حقوق الشيعة لحشد الشيعة في أنحاء البلاد على قضية مشتركة وفي الوقت نفسه الاختلاف عن المؤتمر الشيعي لعموم باكستان «الانهزامي» أتت في افتتاحية صحيفة الإحسان الصادرة في لاهور في 10 مُحرّم 1368هـ (13 تشرين الثاني 1948)، التي لم تهاجم بقوَّة مراسم العزاء التقليديَّة الشيعيَّة

الأساسية وحسب، بل المعتقد الشيعي «غير المنطقي» في حق أهل البيت بالخلافة بعد النبي محمد أيضاً. فخرجت مظاهرات ضخمة في لاهور وكراتشي في 20-21 تشرين الثاني تطالب بإجراء حكومي فوري بحق محرر الصحيفة أبي السيد بازمي. في الأسابيع التي تلت، انتشرت المظاهرات ضد الصحيفة في المناطق الشيعية في أنحاء البلاد كافة، فيما دافعت وفود إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة عن قضيتها أمام رئيس حكومة البنجاب وسكرتيرها. من جانبه، حاول المؤتمر الشيعي لعموم باكستان تهدئة الغضب الشيعي ورفض فكرة معاقبة الصحيفة. وفقاً لإدارة الحفاظ على حقوق الشيعة، هذا الأمر شجع بازمي، الذي اعتذر بدايةً عن اتهام الحساسيات الشيعية، على المتابعة من خلال نشر «نصيحة حسنة» في 29 تشرين الثاني، حيث حث الشيعة «على الخروج من مرحلة حقبة الفرنجة» والتحدى والتصرف فقط كمسلمين في دولة باكستان الجديدة. ثم حُكم لاحقاً على الصحيفة والمطبعة بدفع كل منهما غرامة بقيمة 3000 روبية بتهمة إشعال التوترات الطائفية.

بين تشرين الثاني 1948 وكانون الأول 1949، أصبح التحرير ضد حظر مراسم العزاء في تشوتي زيرين قرب ديرا غازي خان سبب الخلاف بين المنظمتين الشيعيتين، مع إرسال إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة كثريين من أعضائها البارزين إلى المكان المذكور ولوم المؤتمر الشيعي لعموم باكستان على التفاسع عن العمل. في 15-17 نيسان 1949، عقدت الإدارة التي كانت لغاية ذاك التاريخ تنظم اللقاءات على مستوى المنطقة، دورتها الأولى في أنحاء البلاد كافة في راوليندي. وبرغم أنّ خصومها حاولوا ما باستطاعتهم لإعاقة الاجتماع، نашرين الشائعات أيضاً حول اشتباكات وحضر التجوال في تلك البلدة، نجحت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة في جمع أكبر عدد من الشيعة منذ تأسيس باكستان (15000 شيعي) وفقاً لمجلة رضاكار)، ومن بينهم علماء وشخصيات شيعية بارزة. واستقال المفتى جعفر حسين وجميع المسؤولين البارزين ليتسنى لهم تولي مناصب جديدة في القيادة المنتخبة لإدارة الحفاظ على حقوق الشيعة، لكنّهم جميعاً بقوا في مناصبهم. وتشكلت جمعية علماء الشيعة في باكستان برئاسة المفتى السيد محمد أحمد سونيباتي لمواجهة ادعاءات مجلس علماء الشيعة في باكستان، لكنّ أيّاً من الجماعتين لم تحظ بكثير من الأهمية. ستة

وأربعون قراراً مع عددٍ من المطالب صدرت في اجتماع راولبندي، من بينهم قرارات عدّة لمصلحة المهاجرين الشيعة.

كان المنظّمون فرحين بشأن «تغيير ثوري» في تفكير الشيعة الباكستانيين خلال العام المنصرم، وبدا أن ذلك يستند على نوع من التبرير. فثمة الآن منظمة شيعية تحظى بجاذبية في أنحاء البلاد- برغم أنّ الأمر استغرق سنوات كي تستطيع إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة تشكيل فروع لها في السند وبلوشستان - تتناول الأدعّاءات الشيعية بنشاط وبصورة شاملة، فيما في الوقت نفسه لا تترك مجالاً للشك بشأن ولائها لباكستان والقضايا المشتركة لجميع المسلمين. وكثيرة هي الكلمات في مؤتمرات إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة، إضافةً إلى عدد من المقالات في صحيفة رضاكار الداعمة للإدارة، التي ذكرت أولاً «بالوحدة بين جميع الطوائف الإسلامية» التي أدّت إلى إقامة باكستان وبالتالي الشيعة في سبيل تلك القضية. وقد ذُكر الإيمان في الدفاع عن باكستان وتوطيدها قبل الإitan على ذكر المطالب الشيعية الخاصة. وعرض الولاء للإسلام بانتظام أيضاً من خلال القرارات بشأن قضايا مثل كشمير وفلسطين والتجلّيات المعنية للإمبريالية الغربية في العالم الإسلامي. في مرحلة ما قبل التقسيم، كانت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة جازمةً أيضاً، لكنّها اتّهمت «بالخيانة» نتيجة علاقتها بالمؤتمر الوطني وتقلص نفوذها في «المحافظات الباكستانية» بشدة بعد عام 1940.

لغاية مؤتمر راولبندي الناجح لإدارة الحفاظ على حقوق الشيعة في عام 1949، لم يقدّم مناصرو المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان إلّا على تشويه سمعة الإدارة ووضع العقبات في طريقها. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت المساعي لتوحيد المنظّمتين الشيعيّتين الكبيرتين، أو على الأقل إيجاد أرضية مشتركة بينهما، ميزةً منتظمة، ونجح ذلك في بعض الأحيان لكن لم يكن له أثراً دائمًا إلى أن باتت المنظّمتان باليترين بعد عقود من الزمن. بعد مدة وجيزة من مؤتمر إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة، حاول حافظ كفایت حسين ومحمد بشير الأنصاری تبديد الانطباع واسع الانتشار بأنّ الخصومة بينهما هي السبب الرئيسيّ وراء الانقسام في صفوف الشيعة. وبعد

لقاءهما بوساطة من نجم الحسن كراروي، أنكر كلاهما علّاً الخلافات الشخصية بينهما. وبعد شهرين التقى مُجددًا في منزل المحامي السيد مُريد حسين شاه في سialkot ووافقا على صيغة شاملة. في أوائل آب 1949 سُمِّت الحكومة رئيس إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة المفتى جعفر حسين ليُمثل الشيعة في مجلس التعليم الإسماعيلي مع موافقة واضحة من المؤتمر الشيعي لعموم باكستان. وخلال دورة في بهكر في 9-11 أيلول، انتُخب نواب القازلباش الذي كان إلى حينه داعمًا خجولاً للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان رئيساً للإدارة في إقليم البنجاب.

عندما عقد المؤتمر الشيعي لعموم باكستان أول مؤتمر عام له في 10 آذار 1950 بعد عام 1948، أدى ذلك إلى مزيد من نفور إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة ما دفعها إلى دعوة جميع الشيعة إلى مقاطعة الجلسة. ولم يحضر إلا 500-600 شخص، من بينهم خمسة وثلاثون عالماً، وتقلّلت مدة الجلسات المفتوحة من يومين إلى يوم واحد. في الأسبوع اللاحق، سُبِّبت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة الارتباك نتيجة مُلصّق لها يطالُب بتمثيل منفصل للشيعة في الجمعيات، وكان صاحب الإعلان السيد هادي علي شاه بخاري رئيس لجنة الاستقبال، الأمر الذي أنكره بالكامل راجا غضنفر علي خان خلال مؤتمر صحافي. وكان توقيت المؤتمر الشيعي لعموم باكستان قد حُدد ليتزامن مع زيارة شاه إيران محمد رضا بهلواني إلى لاہور لجذب مزيد من اهتمام الشيعة، لكن برنامجه الشاه اقتصر على اللقاءات الرسمية. وخلال انعقاد المؤتمر حين بدا الشيخ غضنفر علي نارووالى يكسب موافقة الأغلبية للتحدث ضدّ القرار رقم ستة العائد لعام 1948، مُنْعِزلاً من النقاش بشأن ذلك القرار.

بعد ثلاثة أشهر، وقع أكبر هيجان للشيعة في أنحاء باكستان من أجل رفع الحظر عن مراسم العزاء في نارووال، بلدة صغيرة في منطقة سialkot قرب الحدود مع الهند. وفي حالة مشابهة لجميع الصراعات الأخرى بين السنة والشيعة في باكستان خلال عقدها الأول، كان رجل دينيٍّ شيعيٍّ مُهاجر قد استحضر مراسم العزاء في أيام عاشوراء إلى تلك البلدة التي لم تشهد سابقًا مثل تلك المراسم ما دفع بعض السنة المحليين إلى الاعتراض على هذا الأمر. في أوائل أيار 1950، انصاعت محاكم منطقة

سيالكوت لمطالبهم وأصدرت أمراً بحظر مراسيم العزاء الجديدة. وبعد أن باعه المفاوضات بين السلطات المحلية والأعيان الشيعية بالفشل، قرر الشيعة إحياء المراسم في تحدٍ للحظر في 31 أيار. فأصدر مفتش الشرطة المحلية أمراً بإجراء اعتقالات وقائية قبل ساعات من اشتعال الهيجان، وكان حافظ كفایت حسین من بين المعتقلين إذ إنه وصل بالقطار لإجراء مزيد من المحادثات في صباح ذلك اليوم. في الأسابيع التي تلت، اعتُقل ما يقارب 1500 شيعيّ، كثيرون منهم سافروا من أماكن بعيدة إلى نارووال، بتهمة انتهاك الحظر. وعُولموا بقصوة وأهينوا على يد الشرطة التي على ما يبدو بالغت في رد فعلها من جوانب عدّة. الدعوة إلى التظاهر من أجل الحسين في نارووال، والتي كان لها تداعيات في أنحاء باكستان كافة، أُلغيت في 13 حزيران بعد الاتفاق بين معن عبد الباري، الرئيس الإقليمي للعصبة الإسلامية، وحافظ كفایت حسین الذي كان ما زال قابعاً في السجن. ونصّ الاتفاق على أنه في أيّ من الخلافات بشأن المراسم الشيعية في البنجاب تشكّل لجان محلية من الشيعة والستة من أجل تقديم النصائح للحكومة حول هذه المسألة؛ تعيد الحكومة تعين رجال الخدمة المدنية الشيعة الذين طردوا أو نُقلوا من أماكن عملهم بسبب مشاركتهم في المظاهرات و مباشرة التحقيق بما جرى في سيالكوت ونارووال؛ تقام مسيرة العزاء في نارووال في غضون عشرين يوماً ويكون لمعن عبد الباري الكلمة الأخيرة بخصوص الطريق الذي تسلكه.

كما هي الحال في الصراعات الطائفية السابقة، كانت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة أكثر حماسةً من المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان بشأن القضية وعلى ما يبدو هي من نظم معظم الهيجان. كان أعضاء المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان قد حذّروا من الأثر السلبي للهيجان على المقتربين الستة خلال الانتخابات القادمة، حتى إن واحداً منهم اتهم بأنه نصح ضباط الشرطة المحلية بقمع المظاهرات. في 17 حزيران 1950، دُعي الزعماء الشيعة إلى حضور اجتماع في منزل السيد مراتب علي شاه (لاهور) بطلبِ من المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان. وهناك اقترح تشكيل المجلس الشيعيّ لعموم باكستان الذي يُقرّر في القضايا المستقبلية كتلك الحادثة التي وقعت في نارووال ما إذا كانت مراسيم العزاء تُقام أم لا. وكان من الواضح أنَّ النية من وراء

ذلك منع إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة من التسبب بمشاكل لجميع الشيعة من خلال تفرّدّها بالقرارات. لكنّ الخطّة رُفضت خلال جلسة إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة في 22 تموز.

في أوائل عام 1951، عندما عقدت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة جلساتها العامة الثانية (راولبندي، 27-29 نيسان)، بدت المنظمة الجديدة بأنّها تفقد بريقها بعض الشيء. واشتكتي المفتى السيد محمد أحمد سونينياتي (1901-1958)، الذي انتُخب رئيساً إقليمياً لها قبل مدة وجيزة، من الدعاية الطائفية الصارخة ضدّ المرشّحين الشيعة في انتخابات مجلس البنجاب قبل شهر برغم أنّ القانون الجديد يمنع دعاية كهذه. وطلب واحد من القرارات التي اتّخذت في راولبندي من أمير حيدر خان صاحب محمود آباد الذي بقي في الهند بعد التقسيم تقديم نسخة من رسالة جناح إليه تعود إلى نيسان عام 1940 بخصوص «الضمادات» بأن يكون للشيعة حقوق متساوية في باكستان. وقرار آخر دعا مرة أخرى إلى «تمثيلهم الملائم» في جميع مؤسسات الدولة.

في غضون ذلك، من جانبه لم يكن المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان يُحرز أيّ تقدّم وعدّل موقفه ليُصبح قريباً من موقف إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة إلى حدّ ما. في 8 نيسان 1951، نشرت مجلة الشيعة نسخة «منقحة» لقرارها رقم ستة الذي أيد النصيحة المقدّمة إلى الحكومة بأن تعامل جميع المسلمين كقوم واحد، لكنّه أضاف «... لكنّ المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان يطالب بقانون الأحوال الشخصية الشيعيّ في المسائل الدينية وبالتمثيل المنفصل والحماية الكاملة لمراسيم العزاء وجميع القضايا الدينية، ولا يسمح بأيّ تدخّل في هذه المسائل». في أيلول 1951، استقال راجا غصنفر عليّ خان، الذي عُيِّن سفيراً في إيران، من منصبه كرئيس للمؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان. وفي غضون أشهر قليلة كسب احترام متقدّيه السابقين لمساهماته في تعزيز علاقة باكستان بإيران. وقد كان إلغاء حاجة الزوار الباكستانيين إلى تأشيرة سفر لزيارة الأماكن المقدّسة الشيعية في إيران محطّ تقدير. في 22 كانون الأول 1951، وافقت لجنة العمل في إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة أخيراً على مطلب المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان الذي مرّ عليه ثمانية عشر شهراً والقاضي بتشكيل

مجلس شيعي لعموم باكستان مع تمثيل متساوٍ من كلتا المنظّمتين. خلال الأسابيع اللاحقة، أظهرت المنظمات درجة معقولة من الوحدة تجاه عصيان مدنيّ جديد في لاهور نتيجة اعتراض السنة على بناء مسجد شيعي في مربع كريشاناغار.

حصل الافتتاح الرسمي للمجلس الشيعي لعموم باكستان من خلال جلسة مشتركة ضمّت أكثر من مئة ممثّل عن إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة والمؤتمر الشيعي لعموم باكستان في مكتبة دیال سینغ (lahor) في 20 كانون الثاني 1952. واتفق المُتحدّثون على أن الانقسام الحاصل في صفوف الشيعة هو السبب الأساسيّ وراء عدم إقدام الحكومة جديًّا على تنفيذ مطالبهم المُحقة، وعبروا عن تفاوّلهم بخصوص «الحقبة الجديدة من الوحدة». وأكّد راجا غصنفر عليّ خان الذي ترأّس الجلسة ومالك صادق علي عرفاني، رئيس تحرير مجلة الشيعة، على احترامهما الكبير لحافظ كفایت حسين. وصاغ مظفر علي شمسى، واحد من أبرز قادة إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة، أنظمة المجلس وأهدافه المشتركة، بما في ذلك الحرية الكاملة لإحياء المراسيم الشيعية والتبلیغ والتعليم والتمثيل «المُرضي» للشيعة في جميع الهيئات الرسمية الفدرالية والإقليمية والمناطقية. وعيّن كُلّ منهما اثني عشر شخصًا في المجلس الشيعي لعموم باكستان.

استطاع المجلس اتّخاذ موقف مشترك من التعليم الديني المنفصل وإقناع الحكومة بالجلوس مع مَن عيّنهم للتفاوض بشأن القضية. بعيدًا عن ذاك الإنجاز، أربع جلسات لاحقة فقط للمجلس برئاسة محمد بشير الأنصارى سجّلتها صحفة رضاكار، وكان آخرها في 12 أيار 1952. خلال اجتماعه في 3 آذار كان مُخطّطاً تشكيل جمعية عامة من إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة والمؤتمر الشيعي لعموم باكستان في لاهور في نيسان بهدف توحيد المنظّمتين رسميًّا. لكنّ هذه الخطّة لم تبصر النور مُطلقاً، وعقدت جلسة في 9 أيار بهدف دعوة كُلّ من نواب مظفر علي خان القازلباش، الرئيس الجديد للمؤتمر الشيعي لعموم باكستان، ومظفر علي شمسى وأزهر حسن زيدي من إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة إلى الامتناع عن مجادلاتهم المتبادلة. ومن بين آخرين، لعب الوزير السيد علي حسين شاه غارديزي دور الوسيط

بيّنهم لكنّ مسعاه فشل. ولأسباب عملية بحثة، أُغلق فصل المجلس الشيعيّ لعموم باكستان بعد أشهر قليلة فقط من تأسيسه.

الصراع من أجل ضمانات دستورية ومطالب أخرى

الفصل التالي يتطرق بشكل أساسي إلى الجوانب التنظيمية وبعض الأفراد الرياديّين في إعادة التنظيم الطائفيّ الشيعيّ خلال السنوات الخمس الأولى بعد إقامة دولة باكستان. ، المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان وإدارة الحفاظ على حقوق الشيعة كلاهما، ألمّا نفسيهما بعدد من المطالب البسيطة والمظالم الشيعيّة، من بينها مشاكل وصراعات محلّية بحثة، لكنّ القضايا الأساسية التي رفعتها المنظمتان كانت مسائل أساسية بخصوص وضع الأقلية الشيعيّة في البلاد. وجذبت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة اهتماماً خاصّاً بشأن الضمانات الدستورية والتّمثيل الملائم للشيعة في الوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة ومطلب التعليم الدينيّ المنفصل في المدارس والكلّيات. أمّا المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان فكان أقلّ قلّاً بشأن «حقوق الشيعة» إبان تأسيسه، لكنّ بشكل متدرّج بدأ يتبّنى مقاربة طائفية أكثر حزماً، في محاولة للّحاق برّكب الجاذبية الشعبيّة لإدارة الحفاظ على حقوق الشيعة. ولذلك ظهر نوع من الهدف الموحد على القضايا الأساسية بين المنظمتين المتنافستين لغاية أوائل عام 1952، عندما تشكّل المجلس الشيعيّ لعموم باكستان الذي لم يُعمر طويلاً.

أتت المطالب بالضمانات الدستورية كاستمرار مباشر للمحاولات المتكرّرة من أجل الحصول على ضمانات وتنازلات لمصلحة الشيعة من العصبة الإسلاميّة بين عامي 1940 و1947. واستؤنفت فوراً بعد أن اجتازت دولة باكستان الجديدة الفوضى التي رافقـت انفصالها عن الهند، وبدت أنها أصبحـت ملحة مع ازدياد ضغط اللوبي الدينيّ السنّيّ لتأسيس «دولة إسلاميّة أصيلة». في 13 كانون الثاني 1948، رفع مولانا شبير أحمد عثمانـي، الذي كان واحداً من أبرز الداعمين للعصبة الإسلاميّة بين العلماء السنتـة، مطالب واضحة بهذا الخصوص خلال اجتماع لفرع جمعيّة علماء الإسلام المنشـأ حديثاً في كراتشي. في الوقت نفسه، بدأ أبو الأعلى المودوديـ، مؤسس الجمعيّة الإسلاميّة ورئيسها، بالدعوة إلىأسلمة نظام الحكم والتشريع في باكستان من خلال

خطب عامة في لاهور. وما لبث أن انضمت إلى جمعية علماء الإسلام والجمعية الإسلامية أحزاب دينية أخرى مثل مجلس حماية خاتم النبوة والمنظمات الأخرى لرجال الدين الستة التي بقيت نشطة وأسست من جديد خلال السنوات الأولى من ولادة باكستان. تنازل مبكر لمصلحة «الإسلامة» أقدم عليه المجلس التشريعي في البنجاب، الذي أحياناً مشورعاً عمره أحد عشر عاماً يُجيز حق المرأة بوراثة الأراضي الزراعية-حسبما تنص الشريعة-وصدر القانون في 29 كانون الثاني 1948. قبل أربعة أيام، شعر القائد الأعظم (الذي أصبح بعد آب 1947 الحاكم العام لباكستان) أنه مُجبر على إصدار بيان يؤيد قانون الشريعة كأساس للدستور المستقبلي، وإن كان ذلك بلغة غامضة إلى حدّ ما.

برغم التمثيل الضعيف للوبي «الإسلامي» في الجمعية التأسيسية لباكستان التي هيمن عليها مالكو الأراضي وأعضاء الخدمة المدنية، كان ثمة مخاوف أصيلة عند الشيعة والمواطنين الباكستانيين العلمانيين من جميع الطوائف الدينية بأنَّ المتشددين المتدينين يكسبون بطريقة ما التفوُّذ على عملية صوغ الدستور والعملية التشريعية. وكانت النخبة العلمانية وصاحبة التوجّه الغربي، التي قادت حركة باكستان باسم «الدفاع عن الإسلام» قد استغلت العلماء لتعبئته الحشود من أجل هدفها، وهؤلاء يُشكّلون الآن منافساً على حصتهم في السلطة. وأكبر بطاقاتهم الرابحة قدرتهم على إثارة المشاعر الدينية «للشارع»-كما ظهر خلال الحملة العنيفة ضدّ الطائفة الأحمدية في أوائل عام 1953-والاتهازية عند كثيرين من الزعماء السياسيين الذين يقدّمون خدمات كلامية للإسلام والشريعة متى كان ذلك في خدمة هدفهم. ولذا كانت «الإسلامة الراحفة»، حتى عكس رغبات النخبة الحاكمة، احتتملاً جديّاً، وكان الضغط المستمر للأحزاب الدينية من أجل دور أكبر واحداً من الأسباب التي أخرت صدور الدستور الأول لباكستان إلى عام 1956، تقريباً بعد تسع سنوات على تأسيس الدولة.

على مر تلك السنوات، كانت المنظمات الشيعية - وخصوصاً إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة - تشعر بالقلق تجاه أي شيء من شأنه تكريس رجحان الفقه السنّي الحنفي في الدستور وإلحاق الغبن بالمكانة الشرعية للشيعة. من جهة أخرى، ناصر

قادة إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة أمثال المفتى جعفر حسين وحافظ كفایت حسين العلماء السنة في مطلبهم بأن يكون الدستور إسلامياً وتطبيق الشريعة، على أن يكون الشيعة خاضعين لأوامر فقههم الخاص. وجميعهم كانوا مؤيدین بقوة للحركة المناهضة للأحمدية في عام 1952-1953، كما كانت الحال مع مظفر علي شمسي الذي كان له علاقات طويلة الأمد مع مجلس أحرار الإسلام، المُحرّض الأساسي على تلك الحملة.

كتنازل أولي للأحزاب الدينية، أقرَ رئيس الوزراء لياقت علي خان الذي أصبح زعيم العصبة الإسلامية بعد وفاة جناح (أيلول 1948) بما يُسمى «قرار الأهداف» في الجمعية التأسيسية في 8 آذار 1949. واحتوى على البنود التالية:

فيما السيادة على الكون بأسره تعود إلى الله عز وجل وحده والسلطة التي فوّضها لدولة باكستان من خلال شعبها كي تمارس ضمن الحدود التي حدّتها بشقة مقدّسة؛

هذه الجمعية التأسيسية... تقرر صوغ دستور... حيث يُسمح للمسلمين تنظيم حياتهم وفقاً لتعاليم ومتطلبات الإسلام كما هو منصوص في القرآن الكريم والسنّة النبوية... . وحيث تصدر الأحكام الملائمة من أجل أن تستطيع الأقلّيات ممارسة معتقداتها وتطوير ثقافتها بحرية... وحيث تكون حرية الفكر والتعبير والاعتقاد والإيمان والعبادة خاضعة للقانون والأخلاق العامة... وحيث تصدر الأحكام الملائمة لحماية المصالح الشرعية للأقلّيات والفتات المُتخلفة والمُضطهدة ...

وفي حين أنّ البنود الخاصة بالأقلّيات كان المقصود منها غير المسلمين في المقام الأول، يمكن تفسيرها أيضاً بأنّها ضمان للشيعة. ولاحقاً أصبح «قرار الأهداف» الذي صدر في 12 آذار 1949 مقدمةً للدستور. إذا ما أخذ هذا الضمان وحده لا يمكنه بأيّ شكل من الأشكال إرضاء الزعماء المتدينين. لكنّ تنازاً آخر نالوه في منتصف نيسان 1949 حينما قررت لجنة المبادئ الأساسية، المسؤولة عن وضع تفاصيل الدستور وفقاً «لقرار الأهداف»، تشكيل مجلس من الخبراء لتقديم النصائح بشأن القضايا الدينية. وكتير هام للمطالب الشيعية،

عُيّن المفتى جعفر حسين واحداً من الأعضاء الستة في هذا المجلس (مجلس التعاليم الإسلامية) في آب 1949.

نقل المجلس «وجهات نظره» بشأن الإجراءات التي تتخذها لجنة المبادئ الأساسية من شباط 1950 وصاعداً، وتألفت وجهات النظر هذه بشكل أساسياً من توصيات ذات علاقة برأس الدولة والسلطة التنفيذية عموماً والسلطة التشريعية. في 28 أيلول 1950، قدمت لجنة المبادئ الأساسية تقريرها المؤقت الأول إلى اللجنة التأسيسية، التي تجاهلت معظم توصيات مجلس التعاليم الإسلامية. والبنود «الإسلامية» الوحيدة في مسودة الدستور كانت تلك التي ذكرت في «قرار الأهداف» وتوصية جعل تعليم القرآن إلزامياً للمسلمين.

جوبي الزعماء المتديّنون الذين اعترضوا على التقرير المؤقت بتحدي العلمانيين أنّ العلماء من مختلف المذاهب لا يوافقون أبداً على أيّ مجموعة من الاقتراحات لصوغ دستور إسلامي. وكردّ على هذا الأمر، نظم مولانا احتشام الحقّ تهانوى لقاءً جمع واحداً وثلاثين عالماً من مختلف الطوائف في كراتشي برئاسة سيد سليمان الندوبي في كانون الثاني 1951. وصاغوا بياناً من اثنتين وعشرين نقطة، وقدّم البيان إلى الجمعية التأسيسية «كحدّ أدنى يتعدّر رفضه من أجل إقامة دولة إسلامية». وكان الشيعة مُمثّلين بالمفتى جعفر حسين وحافظ كفایت حسين اللذين سجّلا نصراً من خلال تضمين البند التالي من بين النقاط الائتين والعشرين:

يجدر أن تحظى المذاهب الإسلامية، ضمن حدود القانون، كاملاً بالحرّيّة الدينية والحقّ في تعليم التعاليم الإسلامية لأتباعها ويجب أن تكون لها حرّيّة نشر أفكارها. ويجب على المسائل المرتبطة بأحوالها الشخصية أن تخضع لقوانين الفقه الخاصة بها. وسيكون مُحبّذاً سنّ القوانين من أجل إدارة تلك المسائل من قبل قضاياها أصحاب الصلة.

هذا المؤتمر، بإجراءاته التي هيمنت عليها شخصيّة الزعيم الجديد المودودي، شكلّ نقطة فارقة للوحدة بين العلماء الستة والشيعة. وبرغم أن ذلك لم يمنع نموّ

التشدد المناهض للتшиع في أوساط فئة معينة من السنة، أعطى للعقود القادمة مثلاً على التعاون بين الطبقة العليا من الزعماء المتديّنين من كلتا الطائفتين.

استغرقت لجنة المبادئ الأساسية عامين من أجل تقديم تقريرها الثاني (في الواقع كان مسودة الدستور) إلى اللجنة التأسيسية في 22 كانون الأول 1952. في غضون ذلك، ازدادت التوترات بين الجناحين الغربي والشرقي في باكستان على أثر اغتيال «الحكم» لقایت علی خان (تشرين الأول 1951)، إضافة إلى التوترات بين العلمانيين والطبقات المتدينة، ولا سيما بعد إطلاق حركة ختم النبوة ضد الأحمديين في حزيران 1952. المسودة الجديدة للدستور، التي أدخلت عليها تعديلات خلال الجلسات النهائية للجنة المبادئ الأساسية استجابةً لبعض اقتراحات مجلس التعليم الإسلامية، ذهبت أبعد بكثير من تقرير عام 1950 في محاولة لإرضاء الأحزاب الدينية. وجعلت «المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة» أكثر وضوحاً وتفصيلاً، بما في ذلك التوصية بإجراء خطوات مُعينة يجب أن تقدم عليها الدولة «من أجل السماح للمسلمين بإدارة حياتهم»...وفقاً لتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية. ونصّ البند الرابع على ما يلي:

لا بدّ من اتخاذ خطوات ملائمة لجعل القوانين الموجودة تتطابق والمبادئ الإسلامية، وتدوين أوامر كهذه من القرآن والسنة النبوية كما يمكن أن تُعطى تأثيراً شريعيّاً.

والبند العاشر من «المبادئ التوجيهية» ينصّ على:

ينبغي للدولة أن تسعى إلى تبييض المشاعر محدودة الأفق والقبلية والعرقية وغيرها من المشاعر غير الإسلامية بين مسلمي باكستان وغرس روح الوحدة الأساسية في أذهانهم إضافة إلى تضامن الملة ومتطلبات العقيدة ومهمة تطبيق ما ستكون عليه باكستان.

احتوت مسودة الدستور التي قدمت في كانون الأول 1952 مرة أخرى على فصلٍ مُطولٍ عن «إجراء منع التشريع بعيد عن القرآن والسنة النبوية». ولم يكن بمقدور علماء الدين رفضه لكنّهم دعوا إلى مؤتمر آخر للعلماء بهدف مناقشه بالتفصيل. عُقد هذا الاجتماع بين 11 و18 كانون الثاني 1953 في كراتشي، ليتزامن مع انعقاد

«مؤتمر الأحزاب الإسلامية لعموم باكستان» (16-18 كانون الثاني) لمناقشة القضية الأحمدية. وقرر الأخير شنّ «عمل مباشر» بما أنّ الحكومة غير مستعدة لإعلان الأحمديين أقليّة غير مسلمة وانتخب «لجنة عمل» مؤلّفة من ثمانية أعضاء، كان حافظ كفایت حسين من بينهم.

كان العلماء المدعوون إلى مؤتمر كراتشي هم أنفسهم الذي شاركوا في صوغ «المبادئ الائتين وعشرين» في كانون الثاني 1951، ومن بينهم ممثلان شيعيان. وبناءً على أهميّة ما كان يعتقد بأنّها المرحلة الأخيرة من صياغة «دستور إسلامي» لباكستان، دُعي المؤتمر الشيعي لعموم باكستان إلى الانعقاد فوراً قبل مؤتمر العلماء في كانون الثاني 1953 بهدف مناقشة التحفظات الشيعيّة بخصوص تقرير لجنة المبادئ الأساسية. عُقد هذا المؤتمر في منطقة مفتوحة في نظام آباد وحضره أكثر من 5000 شخصية، ونظمته جمعيات شيعية محلية من كراتشي برئاسة السيد أبي الحسن الرضوي الجارشاوي (1904-1973)، عالم شيعي كان في خدمة راجا صاحب محمد آباد وانتقل من لكھنو إلى كراتشي في عام 1951. في كلمته الأساسية، بعد التذكير المعتاد كيف أنّ باكستان ولدت من رحم المساعي المشتركة للشيعة والسنة وتضحياتهم، تذمّر من حقيقة أنّ الشيعة غير مُمثلين لا في الجمعية التأسيسية ولا في الحكومة الفدرالية برغم أنّ لديهم فأضاً في الشخصيات المؤهلة. وكانت قائمة المطالب التي استحضرها الجارشاوي مشابهة لتلك التي رفعتها إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة منذ عام 1948، مع بعض الإضافات المعيّنة ذات الصلة بمسودة الدستور. وهي ذُكرت بتفصيل أكبر في القرار رقم واحد الذي صدر عن المؤتمر في 11 كانون الثاني 1953 الذي نصّ على التالي:

لأنّ الشيعة جزء مهمٌ من الأمة الإسلامية وقدمو خدمات جليلة في سبيل إقامة باكستان، يتمنّون بمودة الديومة والاستقلال والتماسك للبلد الجديد. وهم مُقتنعون تماماً بأنّه من أجل استقلال باكستان يجب الحفاظ على السلام والتناجم بين الطوائف الإسلامية المختلفة. وأي دستور لا يسعى إلى إيجاد هذه الأرضية من السلام والتناجم ويترك مجالاً للنزاعات والصراعات الطائفية يُمثل خطراً عظيماً من الضرر باستقلال باكستان وتماسكها.

የኢትዮ 1953 ዓ.ም. 12 ቀን ከ 15.00 በፊት ማስተካከል እና ገዢ የሚከተሉ የፋይ

፩፻፲፭ የሚገኘውን ማረጋገጫ ተስተካክለ ነው፡፡

ለተኞች በተመክቷው የሚከተሉት ነው፡፡ (፩፻፲፭) ስርዕስ ተስፋል

መ. ፲፻፭፻ “የኢትዮጵያ የፌዴራል” ማስታወሻ አንቀጽ ፳፻፭

ଓ. পুরুষ এ ব্রহ্ম কৃষ্ণ।

جیوگنیم | پلی ۱۷۰ | ۱۳۹۴ | میراندیش | سنتور نظریه | اینجا لایه | آریا

“**የኢትዮጵያ የወጪ ተስተካክል**” ነው.

የኢትዮጵያ የደንብ አገልግሎት በኋላ ተስተካክለ ይችላል፡፡

«**የኢትዮጵያ** በ**፲፻፲፭** ዓ.ም. ከ**፳፻፲፭** ዓ.ም. ስለ**፲፻፲፭** ዓ.ም.

ለመተዳደሪያ ተቋም ከተማ ተስፋል ተስፋል ተስፋል ተስፋል ተስፋል

የሚመለከት በዚህ የጥናት ምክንያት የሚያስተካክለውን ንብረቱ ጥሩ ተደርጓል

କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ

କାନ୍ତିର ପାଦରେ ମହାଶୁଣ୍ଡଳ ଏହାର ପାଦରେ ମହାଶୁଣ୍ଡଳ

وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ

۶۷۰۰۰ تا ۶۸۰۰۰ متر ارتفاعی

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْجُوا أَنْ يُخْلَدُوا فِي الْأَرْضِ فَلَا يَعْلَمُونَ

جَنَاحَةٍ وَمُلْكَةٍ وَرَبِّيَّةٍ وَمُهَاجِرَةٍ وَمُهَاجِرَةٍ

۱۰۷-۱۰۸-۱۰۹-۱۱۰-۱۱۱-۱۱۲-۱۱۳-۱۱۴-۱۱۵-۱۱۶

وَلِمَنْدَلْ وَلِمَنْدَلْ وَلِمَنْدَلْ وَلِمَنْدَلْ وَلِمَنْدَلْ

၁၆၈၂ ခုနှစ်၊ မြန်မာနိုင်ငြပ်၏ အတွက် မြန်မာ လူများ၏ အတွက် မြန်မာ လူများ၏

رئيس الوزراء وفداً شيعياً على رأسه ابن الحسن الجارشاوي وقال إنه عبر فقط عن رأيه الشخصي في خطابه الذي ألقاء في 22 كانون الأول.

ُشجب قرار المؤتمر الشيعي لعموم باكستان في الصحافة السنّية باعتباره «يُضعف استقرار باكستان ووحدتها». وحدّرت صحيفة نوائي وقت (لاهور) من فتنه عظيمة وخطيرة، لأنّ الطوائف الإسلامية الأخرى ستسعى قريباً إلى المطالبة بكلّ ما تعتبره ملائماً لها. ونصحّت صحيفة الدعوة التابعة لتنظيم أهل السنة الشيعة بصرامة أن يعلّموا أنفسهم أقلية غير مسلمة إذا كانوا يريدون أن تُصان حقوقهم. وفقاً لتلك الصحيفة، وحدهم أولئك الذين يُدعون مسلمين يوافقون على تعريف «القرآن والسنة النبوية»، فيما الطائفة والتشيّع في الدين خطآن لا ريب.

في نيسان 1953، بعد أن بلغ الهيجان ضدّ الأحمدية ذروته، أقال الحاكم العام رئيس الوزراء الخواجا نظام الدين بعد ثلاثة أسابيع من إجبار الأخير رئيس حكومة البنجاب على الاستقالة. وفي حين أن الأحزاب الدينية السنّية ضعفت مؤقتاً نتيجة عواقب «الاضطرابات في البنجاب» التي أُخمدت بالقوة، حاول الشيعة الحفاظ على حياة بعض زخم المؤتمر الشيعي لعموم باكستان الكراتشي. وكانت لجنة عمل قد شُكّلت في ذاك المؤتمر برئاسة ابن الحسن الجارشاوي ودعت إلى مظاهرة «يوم المطالبات» في 21 رمضان (5 حزيران 1953) وحاولت جمع الأموال من أجل «تنظيم الشيعة بهدف الكفاح الدستوري». لكن حسبيما يبدو باعث محاولة إنشاء قيادة شيعية في أرجاء البلاد مركزها كراتشي بالفشل، وما لبث أن تراجع الجارشاوي عن تصدّر المرحلة. في المقابل، أقامت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة، التي أسّست فرعاً لها في كراتشي في كانون الثاني 1953، أول «دوره سنوية» هناك في 3-4 أيلول من العام نفسه. وانتُخب الداعية السيد ناويهار شاه، عضو الجمعية التشريعية في البنجاب منذ عام 1951، رئيساً جديداً لإدارة الحفاظ على حقوق الشيعة في تلك الجلسة وب مباشرةً بعد ذلك ترأّس وفد الإدارة الذي التقى رئيس الوزراء محمد علي بوغرا. المؤتمر الشيعي لعموم باكستان هو الآخر أسّس فرعاً في كراتشي وامتدّت الخصومة بين المنظمتين الشيعيتين الكبيرتين من البنجاب إلى العاصمة.

برغم ذلك، لاقت الحملة الشيعية من أجل الضمانات الدستورية، التي استمرت ولو على نحو بسيط في العامين اللاحقين نجاحاً معقولاً لغاية أوائل عام 1956. وفيما أُخِر إصدار الدستور مرّة أخرى نظراً للصراعات الحادة بشأن توزيع السلطة بين الجناحين الغربي والشرقي في باكستان، أدى حلّ الجمعية التأسيسية الأولى وتشكيل مجلس فدرالي جديد في تشرين الأول 1954 إلى تمثيل الشيعة في المؤسّستين على حد سواء. الجمعية التأسيسية الثانية، التي تشكّلت من ثمانية أعضاء اختيروا من قبل الجمعيات الإقليمية والكليات الانتخابية لكراتشي وبالوشنستان في حزيران 1955، ضمت الشيعيّن إبراهيم إسماعيل جندريكار والجنرال (المتقاعد) إسكندر ميرزا. وكان يُعتبر إسكندر ميرزا الرجل القوي في الحكومة الثانية لمحمد علي بوغرا (تشرين الأول 1954-آب 1955) التي تولّى فيها وزارة الداخلية. في آب 1955 أصبح الحاكم العام وأقال بوغرا الذي خلفه شودري محمد علي كرئيس للوزراء. بعدها باشرت حكومة محمد علي، التي ضمّت في صفوفها شيعيّن، عملها لإعداد المسودة الخاصة بها للدستور. صادقت الجمعية التأسيسية على مسودة الدستور في 29 شباط 1956 وصادق عليها الحاكم العام إسكندر ميرزا بعد يومين. وفي 4 آذار بات إسكندر ميرزا أول رئيس للجمهوريّة الإسلاميّة في باكستان.

الدستور الأول لباكستان – الذي ألغاه الجنرال أيوب خان في تشرين الأول 1958 قبل أن يُطبّق من خلال انتخابات برلمانية – اعتبره واحد من المؤلّفين أنه «وثيقة فارقة في تاريخ باكستان، لأنّه نتاج تسع سنوات من النقاش الدستوري والنظري المطول بين العلماء والمُحدّثين. واحتوى على «قرار الأهداف» كمقدمة وفصل عن «الحقوق الأساسية» (المادة 3-22). من بين أمور أخرى، تطرق فصل «الحقوق الأساسية» بشكل خاص إلى الأقلّيات من بينها الشيعة وممّا جاء فيه:

المادة 13 (2): لا تُمنع أي طائفة دينية أو ملة من تعليم التعاليم الدينية لطلاب تلك الطائفة أو الملة في أي من المؤسّسات التعليمية التي تعود بالكامل لتلك الطائفة أو الملة.

المادة 13 (5): كل طائفة دينية أو ملة لديها الحق في تأسيس مؤسّسات تعليمية

وتحافظ عليها تكون من اختيارها ولا تمنع الدولة عن الاعتراف بأيّ من تلك المؤسسات على أساس أن تكون إدارة تلك المؤسسات تستثمر في تلك الطائفة أو الملة.

المادة 18: وفقاً للقانون والنظام العام والأخلاق-(أ) كل مواطن لديه الحق في درس واعتناق ونشر أي دين؛ و(ب) كل طائفة دينية وملة لديها الحق في تأسيس وإدارة مؤسساتها الدينية.

«المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة» (المواد 31-23) تضمنت:

المادة 26: يجب على الدولة تشبيط التحيّزات ضيقة الأفق والعرقية والقبلية والطائفية والمناطقية في أوساط مواطنيها.

المادة 27: يجب على الدولة ضمان الحقوق التشريعية والمصالح للأقليات، بما في ذلك تمثيلها في الخدمات الفدرالية والإقليمية.

أُدرجت مادتان تحت عنوان «الأحكام الإسلامية». المادة 197 نصت على تأسيس منظمة للبحث الإسلامي، فيما المادة 198 نصت على التالي:

ما من قانون يسنّ بما يتناقض مع تعاليم الإسلام كما هو منصوص في القرآن الكريم والسنة النبوية... ولا بدّ للقانون القائم من أن يتطابق مع تعاليم كهذه.

في غضون عام واحد، كان يتعيّن على الرئيس تعين لجنة لذلك الهدف ويجب أن تقدم تقريرها في غضون خمسة أعوام. بعد ذلك، تنسّ الجمعية الوطنية القوانين على ضوء توصيات اللجنة. فانتهت المادة 198 بالتفسير التالي:

في تطبيق هذه المادة على قانون الأحوال الشخصية لأيّ طائفة مسلمة، تعير «القرآن والسنة النبوية» يعني القرآن والسنة النبوية وفقاً لتفسير تلك الطائفة.

نال دستور عام 1956 موافقة الجمعية الإسلامية وبعض المنظمات الدينية - السياسية الأخرى التابعة للسنة الذين وجدوه إسلامياً على نحو معقول. أمّا المنظمات

الشيعيّة فكانت لديها ما يكفي من الأسباب لعدم الرضا، لأنّ الموادّ الذي ذُكرت آنفًا أهملت معظم مطالبهم الدستوريّة طويلاً الأمد. وفي 23-25 آذار عقدت إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة جلستها الخامسة منذ أيلول 1953، وحسبما ما بدا كانت ناجحة للغاية. فوفقاً لتقرير بشأن نشاطات إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة في السنوات الثلاث التي مضت وقُرئ خلال الجلسة، ألغى خصمها المؤتمر الشيعيّ لعموم باكستان في تشرين الأول 1955 نهائياً قراره رقم ستة العائد إلى عام 1948 وبالتالي «التزم بحكم الأمر الواقع بأهداف إدارة الحفاظ على حقوق الشيعة». وهنأ قرار الإدارة رقم 2 في مؤتمر عام 1956 الرئيس ورئيس الوزراء بالدستور الجديد، ولكن وفرة من المشاكل العالقة والمطالب التي لم تتحقق كشفتها القرارات الأخرى التي بلغ عددها واحداً وثلاثين قراراً. وعلى رأس تلك الشكاوى العالقة كان التدخل المتنامي بالمراسيم الدينية الشيعيّة والإخفاق في الحصول على منهاج دينيّ منفصل للطلاب الشيعة في المدارس والكليّات العامة.